دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة

– دراسة حالة دول المينا MENA –

أ.د. فوزي بوسدرا

أ.عبدالرحمان عبدالقادر

اللقب والاسم: بوسدرا فوزي / عبدالرحمان عبدالقادر

الوظيفة: أستاذ التعليم العالي / أستاذ مشارك

المؤسسة: جامعة شعيب الدكالي بالمغرب / جامعة وهران

الهاتف: 0561158102

البريد الالكتروني: aek2509@yahoo.fr

ملخص

عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما انتهجته دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين اثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة التي تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج...

الكلمات المفتاحية: صناعة التمويل الأصغر، البطالة، الفقر، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

abstract

Has the microfinance industry grew well on the passage of years, and this is due to the international attention to this industry, which proved its efficiency and effectiveness in the fight against poverty and unemployment in various countries, and this through the availability of funding for the poor and low-income people who are considered the most important customers, and this approach adopted countries in the Middle East and North Africa which has built a number of financial institutions providing services to microfinance clients who proved their merit and their ability to recover these loans through the creation of mini-institutions that contribute to employment and the increase in production…

Key words: microfinance industry, unemployment, poverty, Middle East and North Africa.

دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة

– دراسة حالة دول المينا MENA –

أ.د. فوزي بوسدرا

أ.عبدالرحمان عبدالقادر

ملخص البحث

يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية علي أهمية نظام التمويل الأصغر أو microfinance لمناهضة الفقر خاصة وسط شرائح الفقراء الناشطين ، ويستشهد هؤلاء بالنجاح الذي حققه هذا النهج بالعديد من الدول، فالتمويل الأصغر هو عبارة عن عرض الخدمات المالية للفئات الفقيرة المستثناة من خدمات البنوك وليست لديها موارد، ولا تستطيع توفير الضمانات التي تطلبها البنوك، وهم عادة أميون والمصرفيون يعتقدون أن التعامل معهم غير مربح، والخدمات المالية التي تقدم من قبل التمويل الأصغر تتمثل في القروض متناهية الصغر، التوفير الأصغر، التأمين الأصغر، التحويلات المالية الصغيرة - خدمات مصممة حسب حاجة الزبون وتقدم قريبة من مواقعهم.

وقد كان أول ظهور للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس الذي قام بتأسيس بنك غرامين وهو يعني حسب لغتهم بنك القرية، وهو موجه لتمويل العائلات الأشد فقرا، ثم بعد ذلك عرف التمويل الأصغر انتشارا في باقي الدول الأخرى لتمويل ولخلق مؤسسات مصغرة، التي تعتبر عصب النمو في مختلف الاقتصاديات لما توفره من مناصب عمل، وقد عرفت صناعة التمويل الأصغر انتشارا في الدول العربية، وخاصة في دول المينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) التي لها معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بباقي الدول الاخرى، لذلك قامت بعض هذه الدول بإنشاء مؤسسات وبنوك خاصة للتمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

فالإشكال المطروح هو: **ما هو دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**

من اجل الإجابة على هذه الإشكالية نتبع الخطة التالية:

- **المحور الأول:** عموميات عن صناعة التمويل الأصغر
- **المحور الثاني:** البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- **المحور الثالث:** صناعة التمويل الأصغر و الحد من البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المحور الأول: عموميات عن صناعة التمويل الأصغر

توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر منها: وهي مصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل القروض الصغيرة microcredit، microdebt و المديونية الصغيرة، microfinance والتمويل متناهي الصغر.

أولا- تعريف التمويل الأصغر ونشأته

1- تعريف التمويل الأصغر:

توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر منها: وهي مصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل القروض الصغيرة microcredit، microdebt و المديونية الصغيرة، microfinance والتمويل متناهي الصغر

توجد عدة تعريفات للتمويل الأصغر، وفيما يلي نستعرض أهمها:

يشير مصطلح" التمويل الصغير "إلى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية .وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية[1].

التمويل الأصغر هي كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، من اجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية[2]، كما يعني أيضا: "تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرا. وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر[3].

التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفعيات وتحويل النقود والتامين للفقراء وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة[4]. ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية. تضم مؤسسات التمويل الأصغر، مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل الأصغر و هي تتمثل في مؤسسات تتراوح ما بين[5] : الرسمية مثل البنوك، شبه الرسمية مثل التعاونيات و المنظمات غير الحكومية و بنوك الادخار في القرى، غير الرسمية مثل مجموعات الادخار و الائتمان أو التسليف، ويكون هذا التمويل على العموم لمدة قصيرة اقل من 12 شهر ولتمويل رأس المال العامل[6].

2- تاريخ نشأة التمويل الأصغر:

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974[7]، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة 95%[8] وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا مستعيرين موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في أجاله[9]، ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي انشأت بنك القرية (village bank)[10]، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات[11] rakyat، وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى...

ثانيا- مؤسسات التمويل الأصغر وعملاؤها ومبادئها الاساسية

1- مؤسسات التمويل الأصغر:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة[12]، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر واصحاب الاعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع[13] ، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

2- عملاء التمويل الأصغر:

هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية[14]، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في اغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول ان عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا[15].

3- المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر:

يأتي الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة في قطاع التمويل الأصغر من اعلى مستويات البلدان والهيئات المانحة، ففي يونيو 2004 صادقت مجموعة الثمانية على المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر في اجتماع رؤساء هذه

الدول في سي ايلاند بولاية جورجيا الأمريكية، وقد تم تحويل المبادئ الأساسية التي أعدتها واعتمدتها الجهات المانحة العامة والخاصة الثمانية والعشرون الأعضاء بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP إلى إرشادات عملية ملموسة موجهة إلى أجهزة موظفي الجهات المانحة والجهات الاستثمارية في هذه المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة[16].

المحور الثاني: البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أولا- تعريف البطالة و واقعها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1- تعريف البطالة:

البطالة ترتبط بوصف حالة المتعطلين عن العمل القادرين عليه ويبحثون عنه، إلا أنهم لا يجدونه[17]، وهي كذلك: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر، ولكن دون جدوى[18].

لقد عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها هي حالة الفرد القادر على العمل، ويرغب فيه ويبحث عن فرصة عمل المطلوبة وليس له مورد رزق[19].

2- واقع البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تعد البطالة من احد الأسباب التي أدت بالشعوب العربية إلى النهوض في مظاهرات مطالبة بالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، وهذا ما حدث في تونس ومصر وسوريا حاليا، فقد بلغت متوسط البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الستة[20] في سنتي 2006-2007 في حدود 12%، وفي 2008 بلغ متوسط معدلات البطالة في هذه البلدان 11%، وهو أعلى معدل إقليمي في العالم، ويرجع هذا الارتفاع في معدل البطالة لهذه البلدان إلى ارتفاع القوى العاملة بنسبة اكبر مقارنة بباقي الأقاليم الأخرى – ماعدا إفريقيا- بمعدل متوسط قدره 2.7%[21].

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعافيا من الأزمة المالية العالمية حتى أواخر 2010، حيث تسارع النمو ليصل إلى 3.9% في 2010 بعدما كان 2.1% في 2009[22]، وهذا نسبة للأداء الجيد للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة[23] بصفة أساسية ومع ذلك لم ينجح هذا النمو في إنشاء الوظائف الكافية للقوى العاملة المتنامية بشكل كبير.

معدل البطالة في الدول العربية[24] مرتفع جدا ويقدر بحوالي 14.1 % في المتوسط عام2010 – لقد سجل في سنة 2003 نسبة 21[25] % -، بعدما كان في 2008 و 2007 على التوالي بمتوسط 14.8% و 13.7% وهذا تماشيا مع اتجاه معدلات البطالة في العالم نحو الارتفاع، حيث ارتفع المتوسط العالمي للبطالة من 5.8% عام 2008 الى 6.6% عام 2009[26]، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 14 مليون عاطل في 2009 بما يمثل حوالي 07% من عدد العاطلين في العالم[27]. كما تبلغ نسبة البطالة بين الشباب 15-25 سنة 30% في عام 2006، وقد وصلت في بعض الدول العربية إلى النصف[28]، وان الدول العربية ستحتاج بحلول 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل[29]، ومع

ذلك تحتفظ الدول العربية بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7%. ولقد بلغ في سنة 2008 عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 17 مليون[30].

وفيما يخص بتوزيع معدلات البطالة بين الدول العربية، نجدها تتضمن ثلاثة مجموعات، المجموعة تضم الدول التي لها معدلات بطالة تفوق 15%، والمجموعة الثانية تشمل الدول التي سجلت معدلات بطالة بين 06 و 15% إضافة إلى إيران حيث بلغت نسبة البطالة في 2001/2009 نسبة 11.9%[31]، والأخيرة تتمثل في الدول التي لها معدلات متدنية اقل من 06%، والشكل الموالي يوضح هذا:

شكل رقم 01: معدلات البطالة في الدول العربية لسنة 2010.

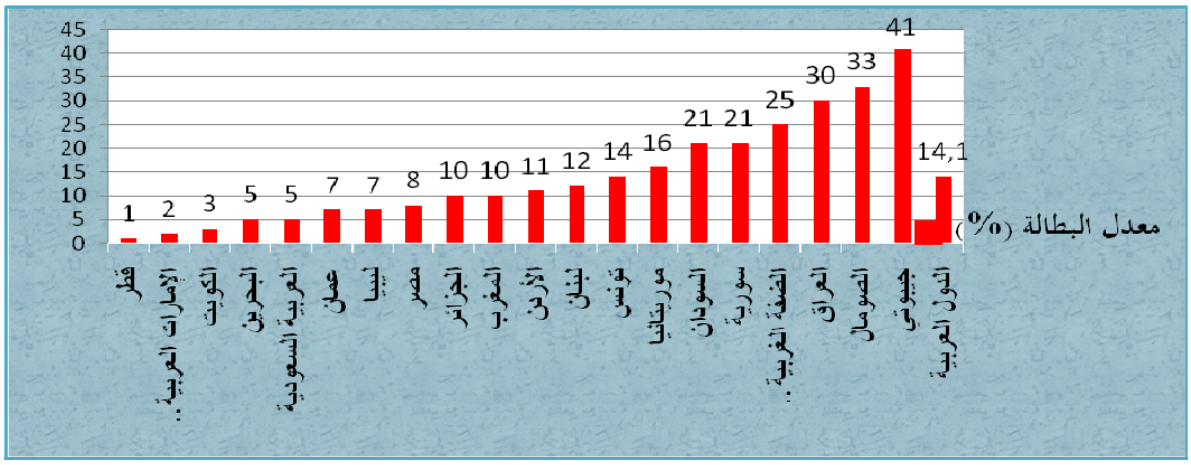

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2010).

من خلال الشكل يتبين لنا أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما زالت تتخبط في أزمة البطالة، وخاصة في الدول المستوردة للنفط التي بلغت فيها معدلات نسب مرتفعة جدا.

وقد عرفت معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعا في سنة 2009، وذلك راجع للآثار السلبية للازمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي، حيث فقد 34 مليون شخص وظائفهم وأصبح 64 مليون يعيشون تحت خط الفقر[32] – 1.25 دولار-، وكانت لهذه الأزمة انعكاسات على دول المنطقة، ومن اجل التوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي:

شكل رقم 02: تطور معدلات البطالة

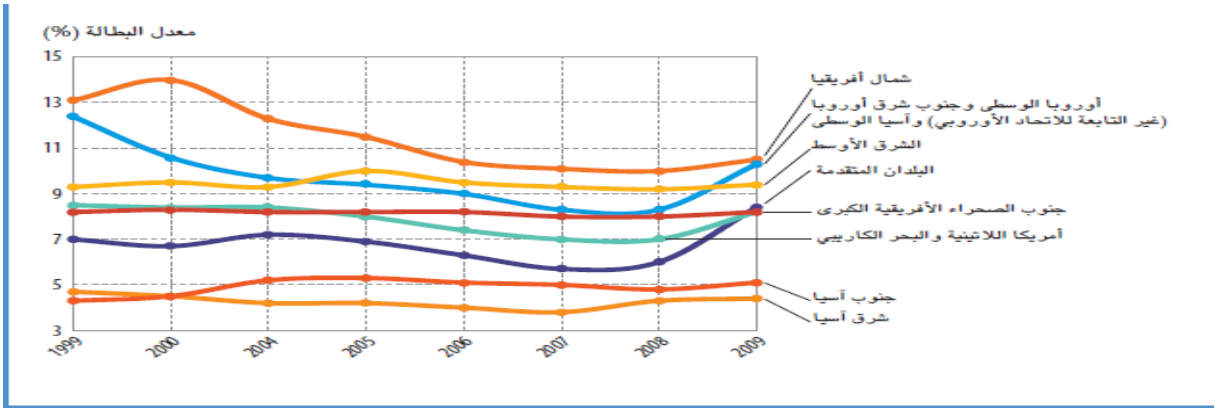

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 79.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة في شمال أفريقيا كانت أعلى معدلات البطالة على المستوى العالمي.

كما نجد في دول شمال إفريقيا أن نسبة العاملين الذين يتقاضون اقل من 1.25 دولار بلغ 04% في سنة 2009 بعدما كان 03% في سنة 2008[33]، وهم يعتبرون في نظر الأمم المتحدة فقراء لان خط الفقر هو 1.25 دولار، وقد بلغ نسبة العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص مع مساهمة أعضاء عائلتهم إلى إجمالي العاملين في شمال إفريقيا في سنة 2008 حوالي 31%، ليرتفع في سنة 2009 إلى 34%، أما في دول الشرق الأوسط فقد سجلت نسبة 28%[34]. كما ان نسبة السكان العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة كبيرة منهم ذكور، إذ تقدر بحوالي 62%، بينما تبلغ نسبة النساء سوى 15%[35].

ثانيا- أسباب البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يبدو أن معظم البلدان العربية تعانى من تفاقم معدلات البطالة ومشاكلها , وذلك يعود إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلى: [36]

- اتجاه معظم الدول الخليجية نحو تخفيض معدلات استقدام العمالة العربية نتيجة أحداث حرب الخليج وما ترتب عنها من تراجع في مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة إتباع وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في معظم البلدان العربية، وكذا اخفاق برامج التنمية الاقتصادية.
- الزيادة السكانية الكبيرة أدت إلى زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وكذلك ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في التنمية ، واستمرار كبار السن في العمل بعد بلوغهم سن التقاعد.
- قصور برامج التدريب والتعليم في معظم الدول العربية مما أدى إلى عدم توفر الكوادر المؤهلة والقادرة على مواكبة المتغيرات والتكنولوجيا الحديثة.
- تراجع دور الدول في عملية خلق فرص عمل جديدة وانسحابها شبه الكامل من قطاعات الخدمات والانتاج.

- قصور دور وسائل الإعلام في توعية الشباب بقيمة العمل وقدسيته فى سبيل تقوية حماسه وروح المبادرة لدى الشباب للتغلب على معوقات التشغيل.
- غياب التشريعات التي تحفز على الإنتاج والإنتاجية وتشجيع الصناعات الصغيرة، التي تسهم بشكل كبير في توفير فرص عمل وخاصة للشباب[37].
- تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مختلف الدول العربية، وما صاحبها من عملية الخوصصة ساعد على انتشار البطالة بين العمال[38]، وكذا استمرار توافد العمال الأجانب إلى الدول العربية خاصة في دول الخليج، حيث تسجل نسبة العمالة الوافدة نسبة اكبر من العمالة الوطنية لدول الخليج في القطاع الخاص[39].

المحور الثالث: صناعة التمويل الأصغر و الحد من البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أولا- واقع صناعة التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1- اتجاهات الانتشار وحجم صناعة التمويل الأصغر بالمنطقة:

التمويل الأصغر صناعة فتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد بدأ أقدم هذه البرامج في مصر، وهو جمعية رجال الأعمال في الإسكندرية[40]، ليعرف بعد ذلك مؤسسات التمويل الأصغر الانتشار في المنطقة، وتعد المنطقة ثاني اصغر قطاع تمويل اصغر في العالم بعد اروبا الشرقية واسيا الوسطى، بالرغم من تحقيقها لنمو معتبر في السنوات الأخيرة، كنتيجة لزيادة انتشارها بالوصول إلى عدد كبير من الفقراء وتحقيقها لنمو في محفظة القروض، وتنوع مقدمي الخدمات، ومن اجل التوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي:

جدول رقم 01: انتشار وحجم الصناعة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدولة	عدد مؤسسات التمويل الأصغر	عدد العملاء النشيطين	إجمالي محفظة القروض
مصر	13	1,112,892	217,943,791
العراق	11	55,590	77,824,535
الاردن	8	151,459	136,988,004
لبنان	3	31,695	29,290,104
المغرب	10	919,025	611,695,078
فلسطين	8	34,554	89,896,765
السودان	3	20,908	4,148,040
سوريا	2	21,327	18,181,266
تونس	1	123,041	41,355,997
اليمن	7	34,964	4,298,741

المصدر: من إعداد الأستاذين بالاعتماد على بيانات ميكس، MIX Market (Microfinance Information Exchange), data2009

سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثاني أعلى متوسط انتشار وحجم بعد أسيا وأمريكا اللاتينية، فقد بلغ عدد العملاء النشيطين في 2009 حوالي 3.06 مليون نسمة، كما بلغت إجمالي محفظة القروض 1.59 بليون دولار[41]، وقد بلغت حجم الودائع 133.7 مليون دولار وعدد المودعين 75.121 مودع[42]، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مصر سجلت اعلى مستوى من العملاء مقارنة بباقي الدول الأخرى، بينما حصلت المغرب على اكبر

محفظة من القروض تقريبا ثلاثة أضعاف من محفظة مصر، اما باقي الدول الأخرى فلها عدد عملاء منخفض متفاوت بين دولة وأخرى، فالسودان مثلا تعتبر اضعف دولة من حيث عدد العملاء ومحفظة القروض.

لقد عرفت محفظة القروض تطورا كبيرا من سنة 2000 إلى سنة 2009 والجدول الموالي يوضح هذا:

جدول 02: تطور محفظة القروض من 2000 إلى 2009

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
المغرب	162,683,452	422,546,383	722,756,147	699,063,213	612,432,772
السعودية		5,866,041	6,190,234	7,870,346	7,862,514
البحرين	775,193	775,193	775,193	775,193	775,193
الاردن	65,848,733	83,431,699	87,338,912	128,060,962	133,934,944
تونس	78,262,116	83,614,004	93,436,674	105,012,790	112,407,271
سوريا	65,556,153	68,151,129	71,271,600	17,917,603	19,871,075
مصر	190,335,538	245,407,712	271,471,809	328,145,693	372,735,191
فلسطين	36,414,494	40,040,235	53,440,074	80,188,384	97,657,312
لبنان	38,486,265	37,974,542	44,460,215	50,088,413	61,538,963
اليمن	4,747,602	5,747,540	4,423,347	6,031,871	7,873,736
العراق	18,602,228	64,867,831	32,232,442	55,145,177	78,325,160
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	662,711,774	1,058,422,313	1,387,796,647	1,478,299,648	1,505,414,131

المصدر: من اعداد الاستاذين بالاعتماد على بيانات سنابل

من خلال الجدول أعلاه شهدت محفظة القروض نموا جيدا في مختلف الدول ماعدا المغرب التي عرفت انخفاضا في سنة 2008 و 2009 ويرجع ذلك إلى تدهور نوعية المحفظة مما جعل مؤسسات التمويل الأصغر تراجع خطط نموها واتخاذ إجراءات قصد مواجهة القروض المتعثرة، فقد انخفضت حجم القروض بين 2007 و 2009 بنسبة 15% وانخفاضا في الانتشار بنسبة 31%، لكن بالرغم من هذا الانخفاض إلا أن المغرب ومصر تمثلان نسبة 61% من إجمالي محفظة القروض في المنطقة و 76% من إجمالي العملاء[43].

2- منهجية الإقراض بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تهيمن منهجية الإقراض الفردي على الأسواق العربية انتشاراً وحجماً، باستثناء السودان واليمن حيث تغلب على أسوقهما منهجية الإقراض الجماعي.

نظراً لأن متوسط حجم القرض في حالة الإقراض الجماعي يقل كثيراً عنه في حالة الإقراض الفردي، فإن الإقراض الفردي يستحوذ على نسبة من إجمالي محفظة قروض تفوق كثيراً نسبة الإقراض الجماعي .ومن المتوقع أن تستمر الفجوة في الاتساع بين الإقراض الجماعي/التضامني والإقراض الفردي، نتيجةً لتركيز مؤسسات التمويل الأصغر على الإقراض الفردي، خاصة في الدول التي نضجت أسواقها، سعياً لتجاوز المقترضين التقليديين والوصول للأسر التي تعيش فوق خط الفقر مباشرةً ولا تتعامل مع البنوك، والشكل الموالي يوضح هذا:

شكل رقم 03: منهجية الإقراض في المنطقة العربية

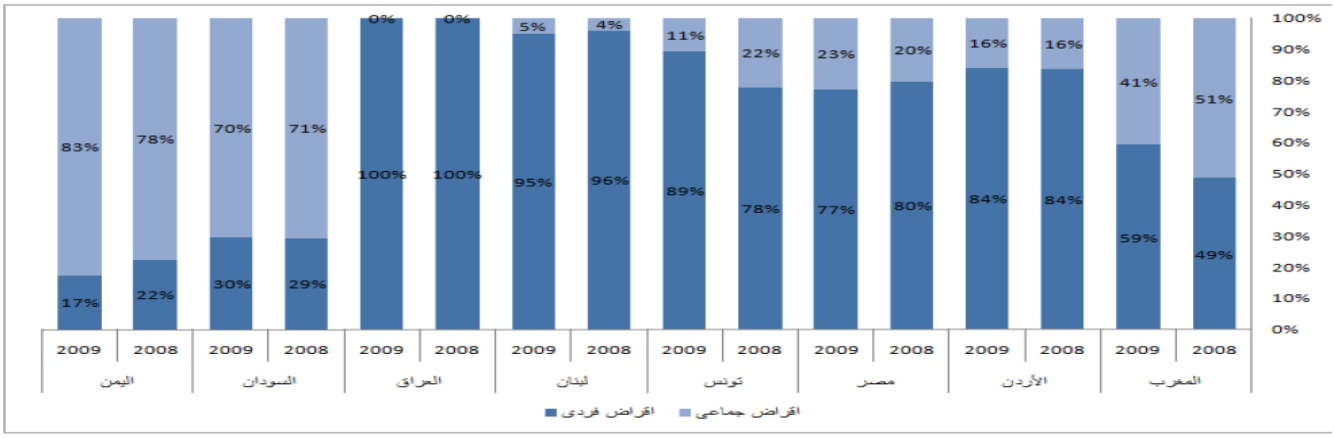

المصدر: تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر بالبلدان العربية

الإقراض الجماعي نجده تتعامل به مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن والسودان بنسبة كبيرة لكن بقية الدول الأخرى فتركز على الإقراض الفردي، كما أن عملاء مؤسسات التمويل الأصغر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جلهم نساء بنسبة 65.4%[44].

3- منتجات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

تتسم صناعة التمويل الأصغر بالمنطقة العربية بالمحدودية، فمن اهم هذه المنتجات المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر قروض مشروعات صغيرة – أكثر من 90% من إجمالي الائتمان المقدم- مع ضعف الوصول الى الخدمات التي تشتد الحاجة إليها مثل المدخرات والتامين الأصغر والتحويلات الالكترونية للأموال أو الحوالات، ويرجع هذا الى البيئة التنظيمية والقانونية التي تقيد أنواع الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والتي تمثل غالبية المؤسسات.

وقد حدث بعض التقدم بعد قيام بعض المؤسسات في بعض الدول العربية بتقديم خدمات القروض الإسكانية كما يحدث في فلسطين ولبنان وفي مصر وسوريا[45]، كما تقوم شركة الاغاخان للقروض الصغيرة التي عدة فروع في اسيا وفي مصر وسوريا بتقديم خدمات التامين الأصغر.

وكنتيجة للطلب على القروض الإسلامية قامت بعض مؤسسات التمويل الأصغر بتقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي مثل المرابحة والمضاربة وان كانت بنسبة ضئيلة جدا، ومن أهم هذه المؤسسات هو ما يقوم به بنك الأمل باليمن[46]، وفي فلسطين مثل فاتن وصندوق التنمية الفلسطيني والإغاثة الإسلامية و أكاد، وريف فقط التي تقدم خدمات إسلامية والبقية تقدم خدمات إسلامية وتقليدية[47]، والبنوك الإسلامية العاملة في السودان[48] وغيرها..

ثانيا- صناعة التمويل الأصغر ومكافحة البطالة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1- دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

للمؤسسات المصغرة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تخفيض معدلات البطالة وفي مساعدة البلدان الفقيرة للخروج من ازمة الفقر لشعبها[49]، لان هذه المؤسسات لها قدرة كبيرة على خلق وظائف اكثر من مثيلاتها الكبرى لان متوسط تكلفة رأس المال لخلق وظيفة ادني من المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم[50]، كما أن لهذه المؤسسات إمكانية الزيادة في الناتج المحلي الخام وتحقيق التكامل الصناعي مع المؤسسات الكبيرة وتنمية الصادرات.

تشير الإحصائيات في الضفة الغربية وقطاع غزة أن 95% من الأعمال تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتناهية في الصغر، وتشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني[51]، وفي مصر تمثل المشروعات المصغرة 93.7% من إجمالي المشروعات و يعمل بها اقل من 5 أفراد، وتخلق هذه المشروعات 75 ألف وظيفة في العام بالنسبة للعاملين باجر في القطاع غير الزراعي[52]، وفي الجزائر تمثل هذه المؤسسات نسبة 70 في سنة 2008[53].

جل المؤسسات المصغرة تقريبا اصحابها من الفقراء ومحدودي الدخل، يقومون بإنشاء هذه المؤسسات من اجل الخروج من شبح الفقر وتحقيق دخل لعائلاتهم وتعليم ابنائهم والتكفل قدر الإمكان بتحقيق الرعاية الصحية لافراد العائلة.

ان تمويل الفقراء من أصحاب المشروعات يؤدي إلى المساهمة في نمو وتحسين المشروعات الصغيرة في إطار عمل تنمية القطاع الخاص ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة في تقريرها عن تنمية القطاع الخاص فان إستراتيجية الإصلاح التي تقوم بدمج الإصلاحات التشريعية والمالية والهيكلية سوف تزيل المعوقات التي تواجه توسع نطاق القطاع الخاص في أفقر الأقاليم وفي الدول النامية[54].

2- أهمية التمويل الأصغر في الحد من البطالة بالمنطقة:

يعتبر قطاع التمويل الأصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة وهذه المقدرة تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فاقل بشروط وبضمانات بسيطة سعيا لتنميتهم وتطويرهم[55].

تكمن أهمية قطاع التمويل الأصغر في:

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تاثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الايجابي[56]، ففي بنغلاديش مثلا أن مقترضي جرامين ان نسبة 5% من المقترضين سنويا يخرجون من دائرة الفقر[57].

- المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها، في دراسة للمستفيدن من قروض التمويل الأصغر بمصر فتبين أن 30% منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة[58].
- ان الدخل الذي يدره احد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- ان توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي الى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي الى التطور المستدام للاقتصاد القومي[59].
- للتمويل الأصغر اثر كبير على المشاريع الصغيرة وهذا ما أثبتته إحدى الدراسات في مصر قامت بها مؤسسة "بلانت فاينانس" وست مجموعات أخرى من خلال مقابلة 2471 شخص من عملاء مؤسسات التمويل، فتوصلت إلى أن العملاء الذين مضى عليهم ثلاث سنوات أو أكثر من الاشتراك في برنامج تمويل متناهي الصغر، يكسبون أرباحًا شهرية تزيد فى المتوسط بنسبة 25% عن أولئك الذين التحقوا حديثًا بأحد البرامج، كما أدى التمويل الأصغر في مصر إلى خلق مشروعات جديدة .وتظهر النتائج أن 11% ممن ضمهم المسح قد استخدموا قرضًا متناهي الصغر لبدء نشاط جديد، وأفاد 17% أنهم مهتمون بالحصول على قرض آخر للبدء في مشروع جديد، وأوضحت هذه النتائج أن التمويل متناهي الصغر في مصر لا يدعم المشروعات القائمة بشكل حصري، وإنما يمكنه أن يسهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة[60].
- كما ان للتمويل الأصغر أثرا على النشاط الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسة السابقة أن التمويل الأصغر كان له أثره على مجموعة مؤشرات مشاريع عينة الدراسة والتي تتمثل في[61]: الزيادة فى الإيراد الشهري ، الزيادة في الاستثمارات، و مستوى التوظيف (التشغيل).
- قد كان للتمويل الأصغر على المشاريع الصغير اثر كبير على مستوى التوظيف في الأردن أكثر من مصر، وهذا بامتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي الزيادة في الإنتاج والدخل القومي، كما أشارت دراسة في فلسطين شملت 850 مؤسسة منها 400 تحصلت على قرض إسلامي صغير فتوصلت هذه الدراسة إلى أن 40.9% من المشروعات المستفيدة من التمويل الإسلامي تحسنت قدرتها التنافسية، من خلال زيادة إنتاجها، وتخفيض تكلفته، كما تبين أن 63.7% من تلك المشروعات قد زادت الإنتاجية لديها، وقد زادت مبيعاتها بنسبة 64.7% وأن 33.2% من أولئك الذين حصلوا على قرض إسلامي قد استطاعوا الوصول إلى أسواق جديدة، وفي نفس الوقت كان هناك 49.6% من المشاريع الصغيرة قد تمكنت من رفع قدرتها على فتح أفاق عمل جديدة. كما ان 23.3% من تلك المشروعات استطاعت خلق فرص عمل جديدة مدفوعة الأجر، وغير مدفوعة الأجر بنسبة 53.6%[62].

خاتمة

تمتاز صناعة التمويل الأصغر بالنمو الهائل في السنوات الأخيرة وذلك لاهتمام مختلف الدول بهذه الصناعة نظرا لما حققته في مجال مكافحة الفقر والبطالة على مر السنوات الماضية، وقد اهتمت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لازالت تعاني من مشكل البطالة بصناعة التمويل الأصغر من خلال إنشاء عدة مؤسسات تمويلية قصد تمويل الفقراء ومحدودي الدخل على إنشاء مؤسسات مصغرة التي لها دور كبير في خلق الوظائف والمساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته عدة دراسات اقتصادية، وقد قامت مؤسسات التمويل الأصغر بهذه المنطقة على تمويل عدد كبير من الأفراد، حيث عرف عدد العملاء وإجمالي القروض نموا كبيرا، وقد ساهمت هذه الصناعة في إخراج العديد من العملاء من شبح الفقر وأزمة البطالة التي كانت تؤرقهم، ومساهمتهم في خلق وظائف عمل جديدة قصد توظيف العاطلين الآخرين الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على تمويل اصغر من المؤسسات التمويلية وهذا ما أثبتته الدراسة المصرية المذكورة سالفا.

قائمة المراجع:

1- أدبيات التمويل الأصغر، متوفر على الرابط التالي: www.islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar.../AbdoSaid.pdf

2 - Mejeha, Remy O, "Microfinance Institutions in Nigeria", MPRA Paper No. 13711, posted 02. March 2009, p03.

3 - روبرت بك آريستين، " الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2003، ص10.

4 - بدر الدين عبدالرحيم ابراهيم، فارس ارباب إسماعيل، " تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان"، يونيكونز للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان، الخرطوم، فبراير 2006، ص 20.

5 - إصلاح حسن العوض، " إدارة التمويل الأصغر"، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولي/بنك الأسرة مايو/يونيو2008 ، ص 04.

6 -Ajaz Ahmed Khan, “Islamic Microfinance Theory, Policy and Practice”, Islamic Relief Worldwide, www.islamic-relief.com, United Kingdom, 2009, p 06.

7- Abdul Rahim ABDUL RAHMAN, “Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking”, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2 (2007), p 38.

8 - Abdul Rahim ABDUL RAHMAN,"Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2 (2007), pp. 38-39.

9 - Maliha Hussein and Shazreh Hussain, "The Impact of Micro Finance on Poverty and Gender Equity Approaches and Evidence from Pakistan", PAKISTAN MICRO FINANCE ETWORK, December 31, 2003, p4.

10 - Mohammed Obaidullah, “INTRODUCTION TO ISLAMIC MICROFINANCE”, International Institute of Islamic Business and Finance, india, 2008, p 07.

11 - Abdul Rahim ABDUL RAHMAN," Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", opcite, p13.

12 - تطوير خدمات الاعمال والشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر، " دراسة اثر الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الاصغر في قطاع غزة"، كانون اول 2009، ص 09، متوفر على الموقع التالي: www.tatweer.ps

13 - اليزابيت ليتلفيلد وريتشارد روزنبرح، " تحطيم الحوائط العازلة بين التمويل متناهي الصغر والنظام المالي الرسمي"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2004، ص 4.

14 - :ماركو اريا، " التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية"، كلية الادارة، جامعة تورينو، ايطاليا، 2006، ص 24.

15 - تطوير خدمات الاعمال والشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر، " دراسة اثر الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقةعلى قطاع التمويل الاصغر في قطاع غزة"، كانون اول 2009، ص 09، متوفر على الموقع التالي: www.tatweer.ps

16- ومن أهم هذه المبادئ: - الفقراء بحاجة الى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فحسب، فبالإضافة إلى الائتمان، يريد الفقراء خدمات الادخار والائتمان وتحويل الأموال.

التمويل الأصغر أداة قوية لمحاربة الفقر، فالأسر الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لزيادة دخلها وبناء أصولها وحماية أنفسها من الصدمات الخارجية.

التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء. غير انه لا يحقق كامل إمكاناته إلا إذا تم إدماجه في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني.

التمويل الأصغر يمكنه تحمل تكاليفه، وعليه فعل ذلك ليصل عددا كبيرا جدا من الفقراء، وما لم تقم الجهات المانحة المقدمة لخدمات التمويل الأصغر يتقاضي ما يكفي لتغطية تكاليفها، فإنها ستظل دائما محدودة بما هو متاح من موارد الدعم المالي الضئيلة وغير المؤكدة من الجهات المانحة والحكومات.

التمويل الأصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض، مع تقديم خدمات مالية أخرى.

التمويل الأصغر ليس دائما هو الحل، فهناك أنواع أخرى من المساندة قد تنجح أكثر بالنسبة للمعوزين الذين لا دخل لهم أو ليست لديهم وسائل تسديد ما يقترضونه.

سقوف أسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الائتمان، إذ أن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تفوق تكلفة تقديم عدد ضئيل من القروض الكبيرة، فسقوف أسعار الفائدة تمنع مؤسسات التمويل الأصغر من تغطية تكاليفها، مما يقلص جانب العرض من الائتمان للفقراء.
وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة وليس بوسع الحكومات أبدا النجاح في تقديم خدمات الإقراض ، ولكن يمكنها خلق بيئة السياسات المساندة اللازمة.
الموارد المالية التي تتيحها الجهات المانحة ينبغي أن تكمل رأس المال الخاص وإلا تزاحمه، وينبغي على الجهات المانحة استخدام المنح والقروض، وأدوات أسهم رأس المال المناسبة على أساس مؤقت لبناء قدرات مؤسسية لدى الجهات المقدمة للخدمات المالية، وتنمية البنية الأساسية المساندة، بالإضافة إلى مساندة الخدمات والمنتجات التجريبية.
نقطة الإعاقة الرئيسة هنا تتمثل في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء، وعلى الجهات المانحة تركيز المساندة التي تقوم بتقديمها على عملية بناء القدرات.
التمويل الأصغر يحقق أفضل نجاح حين يقيس، ويفصح عن، نتائج أدائه، ولا تقتصر فائدة رفع التقارير على مساعدة أصحاب المصلحة الحقيقية لتقدير قيمة التكاليف والمنافع، بل انه يؤدي أيضا إلى تحسين الأداء، فمؤسسات التمويل الأصغر عليها وضع تقارير دقيقة ومقارنة عن أدائها المالي، وأدائها الاجتماعي – مثلا عدد العملاء الذين يتم تقديم الخدمات لهم ومستوى فقرهم-.
ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، " دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر"، الطبعة الثانية، أكتوبر 2006، ص 2.

17 - بسام العمري واخرون، " إسقاطات على مؤشرات العمالة في سلطنة عمان"، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إستراتيجية للحد من أثارها، الدوحة من 21-23 اكتوبر 2008، ص 07..

18 - المرسي كمال الدين عبدالغني،" الحل الإسلامي لمشكلة البطالة"، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 11.

19 - محمد عبدالرحيم بن حمادي، " الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، سوريا، العدد 47، صيف 2009، ص 156.

20 - الأردن، سوريا، لبنان، مصر، تونس، المغرب.

21 - ياسر ابديع، " الربيع العربي سد فجوة الوظائف"، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، يونيو 2011، ص 37.

22 - صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، ابريل 2011.

23 - البلدان المصدرة للنفط: الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن. اما باقي الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهي دول مستوردة للنفط والتي تتمثل في: مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، سوريا، تونس، جيبوتي.

24 -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، سبتمبر 2009، ص6.

25 - منظمة العمل العربية، " برامج تشغيل الشباب في البلدان العربية"، 2004، ص02.

26 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

27 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

28 - الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، ص س.

29 - طعمة الجوارية، " الأسلوب الأمثل لتدعيم برامج تشغيل الشباب من منظور المنظمات العمالية في الوطن العربي"، بحث مقدم في المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب، منظمة العمل العربية ووزارة العمل والضمان الاجتماعي الجزائرية، الجزائر، 15-17 نوفمبر 2009، ص 02.

30 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

- CENTRAL BANK OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN, Annual Review 2009/2010, p12.31

32 - تقرير التنمية البشرية 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 79.

33 - الأمم المتحدة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2010.

34 - نفس المصدر السابق.

35 - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، روما، 2011، ص 16.

36 - منظمة العمل العربية، " دراسة حول سياسات التدريب في ضوء التحولات الاقتصادية"، 2004، ص 21.

37 - منظمة العمل العربية، " جهود منظمة العمل العربية في الحد من ظاهرة البطالة وتشغيل الشباب في ضوء المتغيرات الدولية"، دمشق 20-22 سبتمبر 2004، ص 04.

38 - منظمة العمل العربية، " دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف ازمة البطالة"، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، 19-21 اكتوبر 2009، ص 06.

39 - المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد الاقليمي منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، ابريل 2011، ص 15.

40 - جوديت براندسما ولورنس هارت، " تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، معهد البنك الدولي، بدون سنة، ص01.

41 - شبكة التمويل الاصغر للبلدان العربية- سنابل-، "التقرير العربي الاقليمي للتمويل الاصغر: استعراض اخر المستجدات"، ديسمبر 2009، ص 03.

MIX Market (Microfinance Information Exchange), data2009.-42

43 - شبكة التمويل الاصغر للبلدان العربية- سنابل-، "التقرير العربي الاقليمي للتمويل الاصغر: استعراض اخر المستجدات"، ديسمبر 2009، ص 03.

Resource, DOUGLAS PEARCE, FINANCIAL INCLUSION IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA: ANALYSIS AND - 44 ROADMAP RECOMMENDATIONS, The World Bank, 2010, p10.

45 - التقرير السنوي2008 ، وكالة الاغاخان للقروض الصغيرة

46 - بنك الامل باليمن، http://www.alamalbank.com

47 - محمد مصطفى غانم، " واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 62.

48 - عبدالرحمان عبدالقادر، " دور التمويل الاسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة – دراسة حالة السودان واليمن-"، بحث مقدم في: " الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر :الفرص و العوائق"، بسكرة، 03-04-05 ماي 2011، ص 13.

[49] **-HABIB AHMED، FINANCING MICROENTERPRISES: AN ANALYTICAL STUDY OF ISLAMIC MICROFINANCE INSTITUTIONS** ،*Islamic Economic Studies*،Vol.9, No. 2, March 2002 ،p 4

[50] - Jaslin U. Salmon (2004). "Micro-business and Employment Generation for Poverty Reduction", A Paper Presented at the Workshop on Science and Technology for Social Development, held in Jamaica, March 3-5, 2004

[51] - الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر،" دور الاقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية، 2003، ص 12.

[52] - البنك المركزي المصري، " الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر"، يناير 2005، ص 11.

[53] - نشرة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2008.

[54] - مفوضية الامم المتحدة للقطاع الخاص والتنمية، " تشجيع مفهوم العمل الحر: العمل على انجاح مشروعات الفقراء لصالح الفقراء"، الامم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 06.

[55] - الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر،" دور الاقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية، 2003، ص 05.

[56] - Source: Quoted by Chapra, M. Umer, "Economic Devrlopment in Muslim Countries: A Strategy for Development in the Light of Islamic Technique", Al-Azhar University, Cairo, Egypt, September 1988

57 - شرآة ريف لخدمات التمويل الصغير، ريف لخدمات التمويل الصغير ..... خدمات مالية في متناول الجميع، فلسطين، 2010، ص 30.

58 - Lqbal, Farouk and Riad, 'Commercial Banking and Microfinance in Egypt: National Bank for Development', World Bank 2004.

[59] - Source: Quoted by Chapra, M. Umer, "Economic Devrlopment in Muslim Countries: A Strategy for Development in the Light of Islamic Technique", Al-Azhar University, Cairo, Egypt, September 1988

60 - بلانت فاينانس، اثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، مايو 2008، ص 50.

61 - نفس المرجع السابق، ص 100.

62 - الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر، " دراسة ظروف العرض والطلب الحالي والمتوقع على التمويل الإسلامي الصغير في الأراضي الفلسطينية"، متوفر على الرابط التالي: http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/93484